الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/24/6(Part I)/Add.2
17 April 2006
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الدورة الرابعة والعشرون
بيروت، ٨-١١ أيار/مايو ٢٠٠٦

البند ٨ (أ-٢) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

ترشيد عمل اللجنة

النظر في الآلية الحكومية للإسكوا

موجز

جرى تطوير الآلية الحكومية للإسكوا تدريجياً منذ عام ١٩٩٢ بإنشاء اللجنة الإحصائية، التي هي هيئة فرعية للجنة. وفي عام ٢٠٠٢، قامت الإسكوا بإصلاح هيكل برنامجها لجعله يتفق مع نتائج إعلان الألفية. ولم تُجر تغييرات على الهيكل الحكومي نظراً إلى أن معظم الهيئات الفرعية للجنة أنشئت بعد عام ١٩٩٥.

وتعرض هذه الوثيقة ما يلي: (أ) البرنامج الحالي والهياكل الحكومية؛ (ب) النتائج الرئيسية لتقييم الدورات الحكومية المعقودة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى؛ (ج) عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة وأثرها المباشر على عمل الإسكوا؛ (د) اقتراح الأمانة التنفيذية بتعزيز الآلية الحكومية للإسكوا.

واللجنة مدعوة لاستعراض الوثيقة وإرشاد الأمانة التنفيذية إلى مسار العمل الواجب اتباعه قبل انعقاد الدورة الخامسة والعشرين، وذلك بهدف تقوية الروابط بين البرامج الفرعية وتعزيز تماسك البرنامج.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

الفصل

أولاً- البرنامج الحالي والهياكل الحكومية ٣

ثانياً- النتائج الرئيسية لتقييم الدورات الحكومية وتبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى ٥

ألف- النتائج الرئيسية المستخلصة من تقييم الدورات الحكومية التي عُقدت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ..... ٥

باء- تبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى ٦

ثالثاً- عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة وأثرها المباشر على عمل الإسكوا ٧

رابعاً- اقتراح لتعزيز الآلية الحكومية للإسكوا ٩

المرفق- الهيكل الحكومي للإسكوا وهيكل برنامجها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ..... ١٠

مقدمة

١- أجرت الإسكوا، في عام ٢٠٠٢، عملية كبيرة لإعادة هيكلتها تمثلت في تغيير هيكل برنامجها لجعله يتفق مع نتائج إعلان الألفية. ولم تجر، في ذلك الوقت، تغييرات على آليتها الحكومية نظراً إلى أن معظم هيئاتها الفرعية الموجودة كانت قد أنشئت بعد عام ١٩٩٥.

٢- وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣، قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بمراجعة حسابات اللجان الإقليمية الخمس وأوصى، من ضمن ما أوصى به، أن يجري الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية إعادة تقييم شاملة لآليتهم الحكومية من أجل تبسيط الإجراءات وتلافي الازدواجية وتعزيز الترابط بين الهيئات الحكومية وزيادة فعاليتها[١].

٣- وفي عام ٢٠٠٤، باشرت الإسكوا تقييم سير الدورات الحكومية للوقوف على نوعيتها وفعاليتها بهدف تحسين الدورات المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، بادرت الإسكوا إلى إجراء مشاورات فيما بين اللجان الإقليمية الخمس بهدف تبادل التجارب حول التقييم العام للآليات الحكومية.

٤- وتعرض هذه الوثيقة ما يلي: (أ) البرنامج الحالي والهياكل الحكومية؛ (ب) النتائج الرئيسية لتقييم الدورات الحكومية المعقودة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وتبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى؛ (ج) عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة وأثرها المباشر على عمل الإسكوا؛ (د) اقتراح الأمانة التنفيذية لتعزيز الآلية الحكومية للإسكوا.

أولاً- البرنامج الحالي والهياكل الحكومية

٥- أنشأت الجمعية العامة الإسكوا في عام ١٩٧٣ كهيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بهدف تسهيل العمل المنسق من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان غربي آسيا من خلال تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين في المنطقة. وتتكون الآلية الحكومية للإسكوا من اللجنة نفسها بصفتها الهيئة العليا، والهيئات الفرعية التابعة لها التي ترفع إليها التقارير، وهي اللجان التشريعية والاستشارية.

٦- وقد جرى تطوير الآلية الحكومية للإسكوا تدريجيا منذ عام ١٩٩٢ بإنشاء اللجنة الإحصائية. وقبل الإصلاح في عام ٢٠٠٢، كان للإسكوا ست لجان تشريعية في المجالات التالية: (أ) الطاقة؛ (ب) تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية؛ (ج) التنمية الاجتماعية؛ (د) الإحصاءات؛ (هـ) النقل؛ (و) الموارد المائية. وأنشئت اللجنة الاستشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي في عام ٢٠٠١ كهيئة متخصصة وتابعة للجنة[٢]. وقد أنشئت هذه اللجنة وفقا لما جرى به العمل لإنشاء جميع اللجان

---

(١) الأمم المتحدة، "تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية" (٦ أيار/مايو ٢٠٠٤)، الفقرة ٧١.

(٢) انظر قرار الإسكوا ٢٢٥ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن إنشاء لجنة استشارية للتنمية العلمية والتكنولوجية والابتكار التكنولوجي.

التشريعية، أي من خلال اتخاذ اللجنة الوزارية قرارات بشأنها تحدد صلاحياتها. وخلافاً لذلك، فإن اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي أنشأت كذلك في عام ٢٠٠١ لدعم برنامج العمل المتصل بالتنمية الاجتماعية، جاء تنفيذا لقرار الإسكوا ٢٢٧ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة، بما في ذلك تقرير لجنة التنمية الاجتماعية. وبالتالي لم تكن هناك صلاحيات محددة صادقت عليها اللجنة.

٧- وحددت عملية الإصلاح في الإسكوا أربع قضايا إقليمية ذات أولوية من القضايا المحورية في إعلان الألفية. وظل التحليل والتنبؤ الاقتصادي وبناء القدرات الإحصائية تشكل أساس عمل اللجنة في الاضطلاع بأنشطتها التحليلية والمعيارية. وبناء على ذلك اعتمدت اللجنة في عام ٢٠٠٢ هيكلاً برنامجياً يتألف من البرامج الفرعية الستة التالية[٣]: (أ) السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة؛ (ب) السياسات الاجتماعية المتكاملة؛ (ج) التحليل والتنبؤ الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية؛ (د) التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة؛ (هـ) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي؛ (و) الإحصاءات المقارنة لتحسين التخطيط واتخاذ القرار.

٨- وفي عام ٢٠٠٣، قررت اللجنة إنشاء لجنة تشريعية سابعة هي لجنة المرأة وذلك تأكيدا على أهمية تمكين المرأة وتحسين مركزها في المنطقة[٤]. وعلاوة على ذلك وافقت اللجنة في عام ٢٠٠٥ على إدخال برنامج فرعي جديد حول النهوض بالمرأة وتمكينها في إطار مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧[٥]. ووافقت الجمعية العامة فيما بعد، بقرارها ٢٧٥/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تخطيط البرامج، على هيكل البرنامج المنقح للإسكوا لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٩- وتجتمع اللجنة وكل اللجان التشريعية والاستشارية كل سنتين، باستثناء لجنة النقل التي تجتمع سنوياً[٦]. وفيما مكن النهج الموضوعي والمتداخل المعتمد لهيكل البرنامج الأمانة التنفيذية من الاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المتعددة التخصصات، نظراً إلى الميزة المقارنة للإسكوا، بقي الهيكل الحكومي ذا طبيعة قطاعية.

١٠- وتوجد في اثنين من البرامج الفرعية السبعة، أي "السياسات المتكاملة لإدارة الموارد الإقليمية من أجل التنمية المستدامة" و"التكامل الإقليمي والتعامل مع العولمة" لجنتان تشريعيتان لكل منهما للإرشاد في

---

(٣) انظر قرار الإسكوا ٢٣٨ (د.إ-٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢ بشأن الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ وبرنامج العمل والأولويات المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

(٤) انظر قرار الإسكوا ٢٤٠ (د-٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بشأن إنشاء لجنة للمرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٥) انظر قرار الإسكوا ٢٦٦ (د-٢٣) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن اعتماد مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(٦) انظر، بالترتيب، قرار الإسكوا ٢٢٨ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن تغيير توقيت دورات الهيئات الفرعية الست للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وقرار الإسكوا ٢٢٩ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن تواتر دورات لجنة النقل في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

صياغة برنامجي عمليهما وتحديد أولوياتهما. غير أنه لا توجد لجنة تشريعية في أحد البرامج الفرعية، وهو التحليل والتنبؤ الاقتصادي لأغراض التنمية الإقليمية، ترشده في برنامج عمله. ويورد المرفق لهذه الوثيقة الهياكل التشريعية وهيكل البرنامج.

١١- وأنشئت الهيئة الاستشارية عملا بالقرار ١٧٥ (د-١٥) المؤرخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن تعزيز دور وأداء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وتقوم هذه الهيئة بدور استشاري وتعمل كوسيلة اتصال رئيسية بين الدول الأعضاء والأمانة التنفيذية للإسكوا حول مسائل هامة تستوجب الاهتمام خلال الفترات التي تفصل بين دورات اللجنة التي تُعقد كل سنتين. وتتألف اللجنة من رؤساء البعثات الدبلوماسية في البلد المضيف للجنة وممثل رفيع المستوى للبلد المضيف. بالإضافة إلى ذلك توفر اجتماعات الهيئة الاستشارية كل ثلاثة أشهر فرصة للنظر في القضايا الناشئة والتحديات التي تواجهها البلدان الأعضاء ومتابعة تنفيذ القرارات المتصلة بها.

ثانياً- النتائج الرئيسية لتقييم الدورات الحكومية وتبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى

ألف- النتائج الرئيسية المستخلصة من تقييم الدورات الحكومية التي عُقدت في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥

١٢- أجرت الأمانة التنفيذية تقييما لتسع دورات تشريعية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وجرى هذا التقييم بواسطة استبيان لرؤساء الوفود لطلب آراء موحدة بدلا من جمع آراء منفردة للمندوبين، وذلك بهدف تفادي استجابة مرجحة لصالح البلد المضيف الذي يتمتع بالطبع بعدد أكبر من الممثلين خلال هذه الدورات. وفي بعض الحالات، أجريت مقابلات جرى اختيارها عشوائيا للحصول على مزيد من المعلومات.

١٣- وبلغ متوسط معدل الرد على الاستبيانات التسعة ٧٠ في المائة، وشكل أعلى معدل نسبة ١٠٠ في المائة لدورتين، وأدنى معدل ٤٣ في المائة.

١٤- وكان حضور الدورات من قبل ممثلي الحكومات الأعضاء جيدا بشكل عام، لا سيما من البلد المضيف. وواجهت الدورات التي عُقدت بعد شباط/فبراير ٢٠٠٥ بعض الصعوبات بسبب الوضع الأمني السائد في بيروت، التي كانت مكان انعقاد جميع الدورات باستثناء الدورة الثالثة والعشرين للجنة والتي عُقدت في دمشق.

١٥- وأعربت الحكومات، في معظم الحالات، عن ارتياحها لحسن توقيت القضايا التي تضمنتها جداول الأعمال وأهميتها.

١٦- وأسفر التقييم العام عن النتائج التالية:

(أ) تحديد الحكومات الأعضاء بنود جدول الأعمال ذات الأولوية في جدول أعمال الدورة المعنية؛

(ب) طلبات من الحكومات الأعضاء لإدراج قضايا محددة في جداول أعمال الدورات اللاحقة؛

(ج) الإعراب عن الحاجة لقيام الأمانة التنفيذية بزيارات موقعية بهدف زيادة التفاعل مع الحكومات الأعضاء؛

(د) مقترحات تتعلق بهيكل الدورات المقبلة للهيئات الحكومية المعنية وجدولها الزمني؛

(هـ) إقرار واسع من قبل الحكومات الأعضاء بأن الدورات ساهمت في تعزيز إقامة الشبكات بين البلدان الأعضاء؛

(و) إقرار من الحكومات الأعضاء بأن الدورات وفرت فرصاً مفيدة لتبادل التجارب مع بلدان أعضاء أخرى.

١٧- ولم توضح ردود الاستبيانات والمقابلات آراء رؤساء الوفود فيما يتعلق بدور اللجان التشريعية من حيث توفير توجيه أوضح، وتركيز وتماسك لعمل البرامج الفرعية المعنية؛ واستخدام القدرات المتعددة التخصصات للجنة بفعالية أكبر من أجل مواجهة تحديات التنمية في المنطقة.

باء- تبادل المعلومات مع اللجان الإقليمية الأخرى

١٨- قامت معظم اللجان الإقليمية بتقييم شامل للأجهزة الحكومية أعقبتها بتعديلات على هياكلها بهدف زيادة شعور البلدان الأعضاء بملكيتها لها. وأظهر تبادل التجارب مع اللجان الإقليمية الأخرى، والذي جرى في بيروت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ضرورة أن يكون التقييم الشامل للآليات الحكومية عملية مستمرة ومدفوعة من الداخل بالتعاون الوثيق مع الحكومات الأعضاء. وأعربت اللجان الإقليمية عن رأيها أن تقوية التفاعل بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء تتم من خلال مواءمة هيكل الهيئات الحكومية وزيادة تواتر الدورات.

١٩- ففي عام ٢٠٠٥، اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بمراجعة شاملة لآليتها الحكومية في إطار الإصلاح العام للجنة، والذي دعت إليه الحكومات الأعضاء فيها على ضوء توسع الاتحاد الأوروبي. وكنتيجة لذلك، جرى تعديل الهيكل الحكومي وهيكل البرنامج لتمكين أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الحكومات الأعضاء فيها. ومع أن اللجنة تبقى أعلى هيئة لصنع القرار في المنظمة ومسؤولة عن اتخاذ القرارات الاستراتيجية بشأن برنامج عمل اللجنة وتوفير منتدى لحوار السياسة العامة الرفيع المستوى حول التنمية الاقتصادية للمنطقة، فقد أنيطت باللجنة التنفيذية التي أنشئت مؤخراً مسؤولية الإشراف على تنفيذ التوجيه العام الذي تحدده اللجنة الاقتصادية لأوروبا. ويُتوقع من هذه اللجنة التنفيذية، أن تعمل باسم اللجنة بين دورات اللجنة كل سنتين، ويمكنها أن تتولى بحث كل المسائل المتصلة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في حدود صلاحياتها. وتتكون عضوية اللجنة التنفيذية من ممثلين عن جميع البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٢٠- وتواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال الحوار المستمر مع الحكومات الأعضاء فيها، تكييف آليتها الحكومية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الشراكات استناداً إلى الميزة المقارنة وتجميع الموارد. وأنشئت عدة منتديات هامة منها المنتدى الإنمائي الأفريقي في عام ١٩٩٩؛ والتشاور الوزاري بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المعروف باسم "المائدة الكبيرة"، في عام ٢٠٠٠؛ وتبع ذلك، المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة، في عام ٢٠٠٢. وقد ساعدت هذه المنتديات في التقريب بين كبار صانعي السياسات في الحكومات الأعضاء وجهات معنية هامة أخرى داخل المنطقة وخارجها، وفي معالجة قضايا إنمائية هامة لأفريقيا واتخاذ مواقف موحدة بشأنها.

٢١- وتضطلع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتقييمها الشامل للآلية الحكومية كل خمس سنوات من خلال مشاورات منتظمة مع الحكومات الأعضاء. وتُجرى هذه التقييمات وفقاً لأولويات البرنامج التي تحددها اللجنة لضمان أن تبقى الآلية الحكومية متسقة بشكل وثيق مع هيكل البرنامج. وتقوم اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين والممثلين الآخرين المعينين من قبل اللجنة، والتي تجتمع شهرياً وحسب الاقتضاء، بدور هام في ضمان عقد المشاورات بانتظام.

٢٢- وتتضمن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اللجنة الجامعة التي تجتمع عادة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك مع ممثلين دائمين من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متى اقتضى الأمر ذلك خلال السنوات التي لا تعقد فيها اللجنة دورتها التي تُعقد كل سنتين. إضافة إلى ذلك، فإن لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى هي هيئة فرعية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتعمل كمنتدى مخصص لتحليل مختلف جوانب تنفيذ وتقييم استراتيجيات التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ثالثاً- عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة وأثرها المباشر على عمل الإسكوا

٢٣- أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من جديد على القيم والالتزامات الأساسية للأمم المتحدة وأولى اهتماما خاصا لقضايا التنمية التي يمكن للجان الإقليمية أن تقدم إسهامات قيمة بشأنها. وأكدت القمة، في الوقت ذاته، على الحاجة لزيادة تعزيز الأمم المتحدة من خلال تنشيط آلياتها الحكومية وتكييفها مع الاحتياجات الآنية للحكومات الأعضاء[٧]. ولمعظم قضايا التنمية التي أبرزتها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ صلة مباشرة بالبلدان الأعضاء في الإسكوا، بما في ذلك أهمية السلم والأمن الجماعي، والروابط القوية بين التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان.

٢٤- وعلى ضوء نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بادر الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية بإعادة تقييم دور اللجان الإقليمية ومهامها وميزاتها المقارنة. واتفقوا على ضرورة أن تكون الأهداف الاستراتيجية للجان الإقليمية كالآتي: (أ) تخفيف حدة الفقر ومعالجة التباينات الإنمائية بين البلدان/المناطق دون الإقليمية

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بشأن نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

داخل المنطقة؛ (ب) تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيد دون الإقليمي/الإقليمي؛ (ج) العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في المنطقة؛ (د) دعم التعاون بين بلدان الجنوب، سواء بين بلدان المنطقة الواحدة أو فيما بين الأقاليم؛ (هـ) تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأمن وبناء السلام على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي.

٢٥- وبالإضافة إلى ذلك، اتفق الأمناء التنفيذيون على أن المهام المشتركة للجان الإقليمية تحتاج إلى التركيز على ما يلي: (أ) إصدار دراسات اقتصادية واجتماعية إقليمية عن الاتجاهات والأوضاع والسياسات في جميع مجالات العمل (وظيفة تحليلية)؛ (ب) إعداد توصيات/توجيهات/قواعد ومعايير في السياسات العامة لمناقشتها أو اعتمادها/تنفيذها (وظيفة معيارية)؛ (ج) توفير التعاون الفني (وظيفة بناء القدرات)؛ (د) تنظيم حوارات متعددة الأطراف، وتبادل المعرفة والتشبيك على المستوى الإقليمي (وظيفة عقد الاجتماعات).

٢٦- وشملت مجالات العمل المشتركة التي حددتها اللجان الإقليمية ما يلي: (أ) التحليل الاقتصادي؛ (ب) قضايا السكان والتنمية الاجتماعية؛ (ج) التجارة؛ (د) النقل؛ (هـ) البيئة والتنمية المستدامة؛ (و) الإحصاءات؛ (ز) قضايا الجنسين؛ (ح) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٢٧- وجرى التأكيد من جديد على أهمية دور اللجان الإقليمية من حيث الربط بين الاتفاقات العالمية الأساسية، وصياغة وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الوطنية، وتنسيق عمل هيئات الأمم المتحدة على المستوى الإقليمي وإقامة الشراكات مع المنظمات الإقليمية وبنوك التنمية. ومن أجل خلق هوية مؤسسية وإبراز عمل اللجان الإقليمية، اتفق الأمناء التنفيذيون على التشديد على الأهداف والوظائف الاستراتيجية المشتركة للجان الإقليمية في أطرها الاستراتيجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، طلب الأمين العام من جميع هيئات الأمم المتحدة مراجعة ولاياتها التي تجاوزت الخمس سنوات وكذلك إعادة تقييم أولوياتها وبرامجها على ضوء نتائج مؤتمر القمة لكي يكون عمل الأمم المتحدة متماشيا مع الأولويات العالمية الحالية. كذلك، وبهدف ضمان التماسك والمواءمة في إعادة التقييم هذه، طلب الأمين العام من اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية توفير الدعم في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والميادين المتصلة بها. وكان الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية على اتصال وثيق فيما بينهم طوال العملية التي أدارتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتي توفر بدورها الدعم السكرتاري للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وشاركت الإسكوا بصورة كاملة كعضو في الجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٩- ومن خلال عمليات استعراض الولايات واستعراض أولويات وبرامج اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حددت الأمانة التنفيذية مجالات تحتاج إلى نهج أكثر شمولا في برنامج عمل الإسكوا. ويمكن للإسكوا، بالتحديد، أن تقوم بدور أكثر أهمية في دفع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمنع النزاعات والانتعاش بعد النزاعات، بهدف المساهمة في عمل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام. كذلك، لم يعكس برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مواضيع الشباب وفرص العمالة المنتجة، والهجرة الدولية والتنمية، وهي قضايا حيوية بالنسبة إلى بلدان غربي آسيا. ويبقى تشجيع سياسات الاقتصاد الكلي

التي تعزز الاندماج الاجتماعي، والذي أولته اللجنة أولوية عالية في دورتها الثالثة والعشرين[٨]، مجالاً آخر من المجالات التي تستوجب اهتماماً عاجلاً من قبل الأمانة التنفيذية، بالإضافة إلى التكنولوجيا من أجل التنمية، علاوة على عمل الإسكوا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتجري حاليا معالجة القضايا المتصلة بتمويل التنمية والتي تشمل حشد الموارد المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل برنامجين فرعيين منفصلين ضمن برنامج عمل الإسكوا.

٣٠- وساعد تحديد تلك المجالات الأمانة التنفيذية في إعداد مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والتعديلات المقترحة في البرنامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وذلك بهدف جعل برنامج عمل الإسكوا متماشياً مع نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

رابعاً- اقتراح لتعزيز الآلية الحكومية للإسكوا

٣١- يُتوقع أن تأتي عملية إصلاح الأمم المتحدة التي باشرها الأمين العام استجابة لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بتغييرات تراكمية في كامل منظومة الأمم المتحدة للعقد القادم. وبالتالي فهي توفر فرصة للجنة لكي تستعد لهذه التغييرات من خلال استعراض الهيكل الحالي والتخطيط للمستقبل بالتشاور مع الحكومات الأعضاء ومقر الأمم المتحدة.

٣٢- وفي هذا الصدد، من المفيد للإسكوا أن تضطلع بتقييم متعمق للجهاز الحكومي عن طريق سلسلة من المشاورات بين الحكومات الأعضاء والأمانة التنفيذية. ويجب أن يكون هدف هذا التقييم تحديد هيكل حكومي دولي يمكنه تعزيز الروابط بين البرامج الفرعية بشكل فعال، ويتأتى عنه برنامج متماسك يركز على القضايا ذات الأولوية في المنطقة.

٣٣- ويمكن أن تقوم الأمانة التنفيذية بوضع منهجية وخطة عمل مفصلة بالتشاور الوثيق مع الهيئة الاستشارية للسفراء، ويتم تحويلها إلى جهات التنسيق لجميع الحكومات الأعضاء للموافقة عليها في أقرب وقت، وفي أجل أقصاه ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويجب أن تضمن هذه المنهجية وخطة العمل مشاركة جميع الحكومات الأعضاء.

٣٤- وستُعرض توصيات الهيئة الاستشارية والأمانة التنفيذية على الحكومات الأعضاء في الوقت المناسب للنظر فيها واعتمادها من قبل اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين التي ستُعقد في ربيع عام ٢٠٠٨.

---

(٨) انظر قرار الإسكوا المؤرخ ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥ بشأن إعلان دمشق حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المرفق

الهيكل الحكومي للإسكوا وهيكل برنامجها في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧

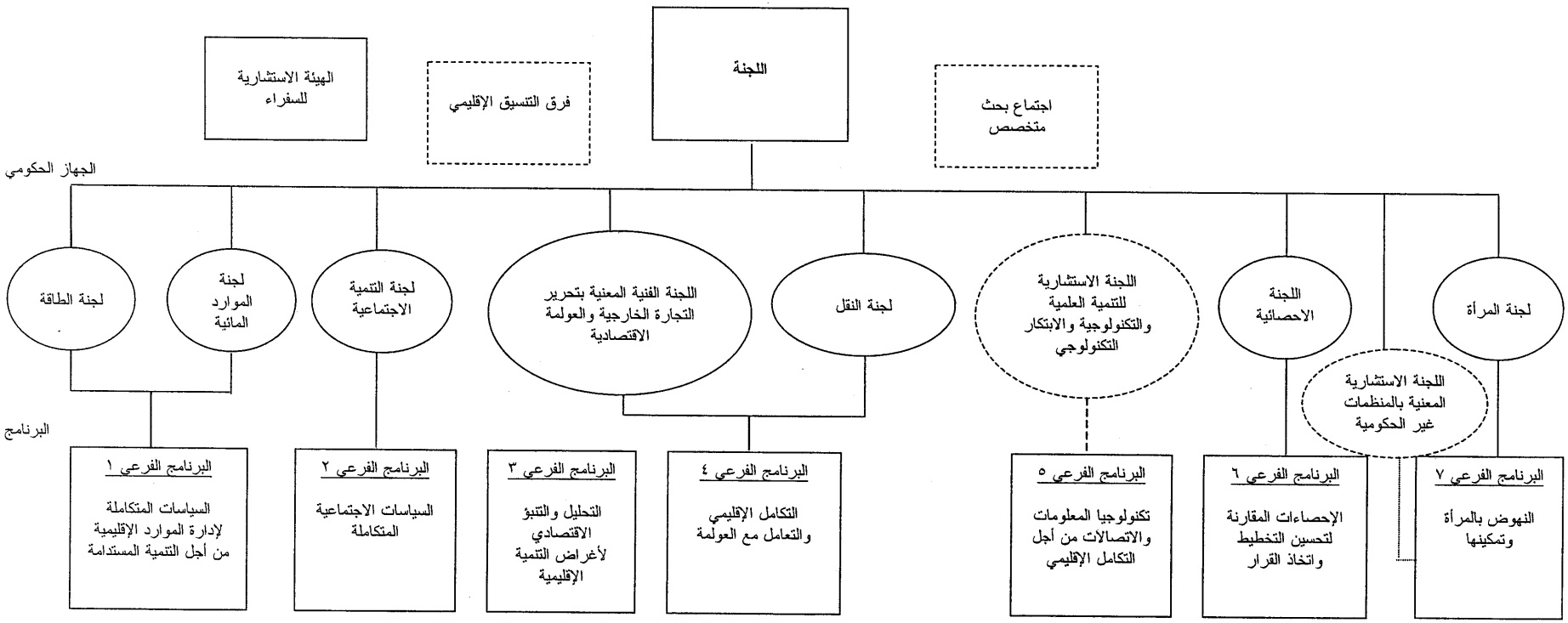

ملاحظة: مع أن الهيئات الواردة في أشكال منقطة ليست جزءاً من الهيكل الحكومي، فهي هيئات استشارية لعمل اللجنة.

(أ) أنشئت اللجنة الاستشارية المعنية بالمنظمات غير الحكومية عملاً بقرار الإسكوا ٢٢٧ (د-٢١) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠١ بشأن اعتماد التقارير الختامية للهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وكانت في البداية مرتبطة بلجنة التنمية الاجتماعية ثم نقلت لخدمة لجنة المرأة عند استحداث البرنامج الفرعي ٧.